

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل تفعيلها

فايز علي الأسود

محمود عبد المجيد عساف

جامعة الأزهر - غزة

وزارة التربية والتعليم العالي- غزة

تاريخ الاستلام

2013/10/1

تاريخ القبول

2014/2/23

الملخص :

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدرجة هذه الممارسة تعزى إلى المتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص).

وقد استخدم البحث المنهج الوصفي، بتطبيق أداة الدراسة المكونة من (40) فقرة والموزعة على أربعة مجالات هي: (حرية التدريس، حرية التعبير، حرية اتخاذ القرار، حرية البحث العلمي) وشملت على عينة عشوائية قوامها (91) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات بمحافظات غزة. وقد أظهرت الدراسة:

- درجة تقدير أفراد العينة لحريةهم الأكاديمية جاءت متوسطة بنسبة (61.5%) حيث احتل مجال (اتخاذ القرار) المركز الأول بنسبة (67%) يليه مجال (حرية التدريس) بنسبة (60.4%) يليه مجال (حرية التعبير) بنسبة (57.9%) وأخيراً مجال (البحث العلمي) بنسبة (55.3%).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص).

وفي ضوء هذه النتائج أوصى الباحثان بمجموعة من التوصيات أهمها:

- استحداث وحدة تابعة للجودة الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية لتتابع حركة ومساحة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتأصيل ثقافتهم حولها.
- دعم أعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم على التنوع باستخدام أساليب متنوعة في التدريس بعيداً عن التقيد في محتوى المادة المطروحة للتدريس.

Abstract:

The study aimed to identify the degree of faculty members faculties of education in the Palestinian universities for academic freedom, in their view, disclosure of whether there are statistically significant differences at the level of significance (α) between the mean scores of the estimate ($0.05 \geq$ of the sample to the extent of this practice due to the variables (Gender, Academic degree, specialty

The research used a descriptive approach, applying the study tool consisting of 40 items distributed on four areas, and included a random sample of (91) is a member of the faculty members at universities in the Gaza Strip. The study showed:

1 - The degree of appreciation of the sample to freedom Academy came medium rate (61.5%) occupied the field (decision-making) the first place by (67%), followed by the field (freedom of teaching) by (60.4%), followed by the field (freedom of expression) by (57.9%), and finally the field (scientific research) (55.3%).

2 - There are no statistically significant differences between the mean scores of the sample estimate of academic freedom due to the variables (sex, Academic degree, specialty).

In the light of these results recommended two researchers with a set of recommendations, the most important being:

- Development Unit of academic quality in Palestinian universities to follow up the area and academic freedom of members of the teaching staff, and entrench their culture around it.*
- Support of members of the teaching staff, and to encourage them in diversity by using a variety of methods of teaching away from the adherence to the content of the article raised teaching*

من المشهور أن الجامعات من أهم المؤسسات التربوية التي يضع المجتمع ثقته فيها؛ وذلك من أجل نشر ثقافته، وتحقيق آماله، وتطلعاته المستقبلية، على اعتبار أن الجامعة هي مسرح للنشاطات الثقافية والتعليمية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الهدف الذي أنشئت من أجله وهو التعليم؛ حيث أصبحت الجامعة مؤسسة إنتاجية تسهم في الإنتاج مباشرة عن طريق البحث والاستشارات الفنية.

وحتى تستطيع الجامعة أن تلعب الدور القيادي البارز في المجتمع، فلا بد من الاعتماد على الهيئات التدريسية والعاملين فيها باعتبارهم الحجر الأساس والعنصر الرئيس في العملية التعليمية، علماً أن نجاح وتقدم أي جامعة يعتمد بالدرجة الأولى على ما توفره تلك الجامعة من عناصر ذات كفاءة عالية من أعضاء هيئة تدريس. (الحلو، 2003:23)

ونظراً لأهمية الدور الذي يلعبه عضو هيئة التدريس في الجامعة، باعتباره أحد الأركان الرئيسة في العملية التعليمية، فهو يقوم بدور الباحث والخبير والمستشار، علاوة على ما يقدمه من إنتاج علمي يساهم في حل مشكلات المجتمع ويساهم في عمليات التطوير والتنمية الشاملة، بالإضافة إلى تعدد أدوار عضو هيئة التدريس ومسؤولياته داخل الجامعة، فهو يقوم بإعطاء المحاضرات، والتفاعل مع الطلبة، ووضع المناهج والمقررات الدراسية، ومنح الدرجات العلمية والإشراف على الرسائل والبحوث العلمية، فضلاً على ذلك كله فهو يقوم بدور المعلم والمربي والقوة الحسنة لطلابه. (الإبراهيم، 1994 : 112)

وحتى تتحقق مثل هذه الأمور لا بدّ من أن تولي إدارات الجامعات جلّ اهتمامها باستمرار لتطوير عضو هيئة التدريس وإعداده الإعداد الصحيح، بما فيها تلبية حاجاته ومتطلباته. وهي حاجات لا يمكن إشباعها إلا من خلال توفير الحرية الأكاديمية بكافة نواحيها لعضو هيئة التدريس، على اعتبار أن الحرية الأكاديمية هي قيام عضو هيئة التدريس بتدريس المقررات المطروحة بالجامعة، ومناقشة أفكار غيره، بالإضافة إلى قيامه بالنشاطات البحثية. (شقيير، 2003:34)

كما ويمكن القول بأن مفهوم الحرية الأكاديمية وبأبسط صورة قد ظهر بداية في جامعات أوروبا في القرون الوسطى، إذ أن أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات قد تمتعوا باستقلالية عن تأثير القوى الخارجية في المجتمع، وأنهم كانوا يمتلكون قوة سياسية كبيرة تدعمهم فيها السلطة الدينية والسياسية، التي كانت بدورها توفر لهم الحماية والدعم. لكن هذه الحرية في حقيقتها كانت مقيدة، إذ أن أعضاء هيئة التدريس كانوا غير قادرين على التعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم التي لا تتماشى مع

المبادئ السياسية أو الدينية السائدة في عصرهم، وهذا ما كان سائدًا في الجامعات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية. (كيلاني وعدس، 1994: 47)

ولذلك يمكن القول إن أهم المبادئ التي يجب على الجامعات تبنيها كأسس عامة هي حق الأستاذ الجامعي في حرية التفكير التحليلي النقدي والمبادرة والتجديد، وجعله قادرًا على الجمع بين ضروريات التدريس والبحث العلمي والإدارة الوظيفية والأكاديمية.

إن مفهوم استقلالية الجامعة لا يعني خصخصة الجامعات وإدارتها من قبل القطاع الخاص بمعزل عن الدولة وتمويلها ورقابتها، فهناك شروط لاستقلالها بحيث تبقى مسئولة أمام الدولة، وتبقى وزارة التعليم العالي مسئولة عن صرف مخصصات التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى أساس المفاضلة والاحتياجات بالإضافة إلى مهماتها في وضع وتطبيق سياسات الدولة في مجال التعليم العالي. إن الإدارة الذاتية للجامعة هي الضمانة الرئيسة لأداء الأستاذ لمهامه الأكاديمية، وكذلك للتخلص من قبضة الثقافة البيروقراطية والقناعات الجاهزة والأوامر الفوقية ولانتصار قيم العقلانية والانفتاح والتعدد والاختلاف. والحرية الأكاديمية هي شكل متميز من الحريات وهي بذلك ليست بالضرورة امتدادًا لحرية العقيدة والرأي والتعبير والتجمع كما أكدت عليه المواد 18 و 19 و 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمرات العالمية، فهي باختصار تعرّف الحرية الأكاديمية بأنها حرية ممارسة البحث والتدريس والنشر ضمن أسس وقواعد التقصي عن المعرفة دون تدخل أو عقوبة من الدولة أو من يمثلها، فالجامعة ليست مثل مؤسسات الدولة الأخرى من ناحية تنفيذ مسؤوليات وظيفية وإدارية محددة لا تحتمل النقاش والاختلاف والرأي المخالف، ذلك أن الجامعة بالإضافة إلى مسؤوليتها عن تنمية وتأهيل الموارد البشرية مسئولة أيضًا على تحديث المجتمع وإنتاج وتجديد المعارف التي يتغذى بها المجتمع. (الربيعي، 2007: 76)

وترتبط قيمة الحريات الأكاديمية بأهداف الجامعة الأساسية، كما أن دورها الاجتماعي المتعظيم في عصر الثورة المعلوماتية يزيد من أهميتها. إن هيمنة اقتصاد المعرفة على العالم وبزوغ الدول الديمقراطية الحديثة وسرعة انتشار المعلومات والأفكار يدعو دائمًا إلى إعادة فحص مفاصل وطبيعة وأهمية الحريات الأكاديمية. وبالفعل فإن الدفاع عن الحريات الأكاديمية ودور الجامعة المستقلة في المجتمع وفي بنائه أصبح من طبيعة الصراع السياسي والاقتصادي في العالم، فالمجتمع يستفيد من الحرية الأكاديمية أولهما مباشرة وعاجلة عن طريق تأثيرات ومنافع العلوم التطبيقية وتدريب الكوادر التقنية وتربية قادة المستقبل، وثانيهما بأن الحريات الأكاديمية تقيد المجتمع بصورة غير مباشرة وعلى المدى الطويل بالحفاظ على نواتج المعرفة ومنع تخريبها أو تشويهها لأسباب أيديولوجية مهما كانت تطبيقاتها الحالية غير مقبولة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

اعتماداً على ما سبق، وحيث أن الحرية الأكاديمية تساعد على نمو الفكر وبدونها يصعب على الجامعة أن تحقق رسالتها بصورة كاملة، وفي ظل الوضع السياسي المتشردم في محافظات غزة وارتباط الجامعات بمؤسسات متعددة أثر على استقلاليتها، التي تعد العنصر الأول من عناصر الحرية الأكاديمية، بالإضافة إلى التدخل السياسي والحزبي في شئون بعض الجامعات، نجد أن هناك شعوراً في الجامعات الفلسطينية ينبئ عن معيقات ومشكلات تواجه أعضاء هيئة التدريس في عملهم الأكاديمي وتعيق حريتهم. وبناء على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الأسئلة التالية:

- ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات (الجنس، الدرجة العلمي، التخصص) ؟
- ما سبل تفعيل الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية ؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم.
- الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص).
- اقتراح بعض السبل لتفعيل الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من خلال:

- أهمية الحرية الأكاديمية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان ولاسيما الحق في التعليم، فقد نص إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي لعام 1988 على أن الحق في التعليم لا يمكن التمتع به بصورة كاملة إلا في مناخ الحرية الأكاديمية.
- قد يستفيد من نتائج هذه الدراسة الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية من خلال توفير إطار من الحرية الأكاديمية بما يضمن جودة العمل الأكاديمي.
- قد تعتبر هذه الدراسة مدخلاً للعديد من الباحثين للبحث في هذا المجال، وخوض غمار المشكلات التي قد تحد من عمل الأستاذ الجامعي في ظل الأوضاع السياسية الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني.

حدود الدراسة:

- 1- **حد الموضوع:** اقتصرَت الدراسة على "الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها".
- 2- **الحد المؤسسي:** الجامعات الفلسطينية (الأزهر - الأقصى - القدس المفتوحة)
- 3- **الحد المكاني:** محافظات غزة.
- 4- **الحد البشري:** أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية.
- 5- **الحد الزمني:** تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2011_2012.

مصطلحات الدراسة:

1- الحرية الأكاديمية:

ويعرفها (الطويل، 1999) بأنها: " حرية المربين والمدرسين والطلبة في تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود أو معيقات، كحرية المربين في المدارس بأن يعرضوا وجهات نظرهم في المسائل التي تختلف فيها وجهات النظر، بشرط أن يحترموا معالجة مماثلة لوجهات النظر المختلفة عن وجهات نظرهم فيما يتعلق باحترام الرأي والرأي الآخر. (الطويل، 1999:17)

ويعرفها الباحثان إجرانيا بأنها: " حق أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بجامعة الأزهر و الأقصى و القدس المفتوحة في حرية التعبير عن وجهات نظرهم والأفكار وحرية اختيار مضامين المادة الدراسية في ضوء توصيف المقرر، وحرية مواضيع البحث وحرية المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية، وحرية المشاركة في صنع القرار دون أي تدخل من إدارة الجامعة أو تدخل خارجي من أي جهة كانت.

2- الجامعات الفلسطينية:

جمع الجامعة و يعرفها الباحثان إجرائيا بأنها: " مؤسسة أكاديمية تضم ثلاث كليات فما فوق و تمنح درجة بكالوريوس فأكثر، تعمل تحت إشراف وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطينية، وتتمثل وظائفها في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

3- أعضاء هيئة التدريس:

يعرفهم الباحثان إجرائيا : " هم الأساتذة المتفرغون في كليات التربية بجامعة الأزهر و الأقصى و القدس المفتوحة و الحاصلون على درجة الدكتوراه، ويحملون رتبة أستاذ مساعد فأعلى ، ويقومون بالتدريس، والبحث العلمي ، والإشراف على الرسائل العلمية"

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الحرية الأكاديمية، ولكن ندرت الدراسات التي تناولت الواقع الفلسطيني في الجامعات الفلسطينية، وفيما يلي عرض بعض هذه الدراسات.

1- دراسة الزيدي (2000) : حيث تناولت التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي "الحرية الأكاديمية نموذجاً" و هدفت إلى معرفة واقع الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين وهو قرن التحديات والتقنيات والبناء المعرفي والصراع الحضاري، من خلال استخدام منهج التحليل للأسباب والعلل الكامنة وراء أزمة الحرية الأكاديمية، كما بين وظائف الجامعة العصرية ومفهوم الحرية الأكاديمية مقدماً وصفاً دقيقاً لصفات الأستاذ الجامعي، ومهارات التفكير الإبداعي التي يجب أن يمتلكها، كما أوضحت الدراسة الملامح الرئيسة للتعليم العالي العربي، وأهمها النمو غير المسبوق في أعداد الطلبة، واختلال بنية التعليم العالي، وحدثة مؤسسات التعليم العالي والقطاع العام كمصدر رئيسي لتمويل التعليم العالي، كما أشارت هذه الدراسة إلى أزمة الحرية الأكاديمية. وخلصت الدراسة إلى أن الحرية الأكاديمية حق من الحقوق المشروعة للباحث والمفكر والمثقف، فهي تسهم في زيادة المعارف والتعليم والبحث عن الحقيقة وذلك من خلال فتح أبواب الحوار النافع، والنقد البناء والتعبير الفكري، وعليه فإن على الجامعة أن تضمن الحرية الأكاديمية بصفتها منبراً للفكر الحر لكل من أساتذتها وطلبتها في إبداء الآراء والنقضي والبحث والحوار والدفاع عن وجهات النظر، بعيداً عن هاجس الخوف والقلق في الباطن والظاهر وبعيداً عن قيود السلطة.

2- دراسة ريتش (Rich, 2002) هدفت إلى التركيز على حرية التعبير والممارسة من قبل المدرسين لدى المؤسسات التربوية الحكومية الأمريكية حسب الحرية الأكاديمية. واشتملت الدراسة على (131) مدرساً من الكليات الجامعية؛ بحيث يكون لديهم تصور واضح حول هذه الدراسة من خلال ذلك. أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على الحالات الدراسية لديها بحيث يتم

التركيز على بعض العناصر في مثل هذه الحالة مثل الحرية الأكاديمية ومدى ممارستها والمسؤوليات الملقاة على عاتق المدرس ومناقشة أبرز الأمور لديهم، ومدى اهتمام المدرس بهذا الحق الذي يكون لديه. وتوصلت الدراسة إلى أن الحرية الأكاديمية والممارسة من قبل المدرسين كانت من خلال نقاش المواضيع المرتبطة بها، كما أن المدرس يدرك مدى الحماية المسؤولة لحرية في التعبير لكن ضمن حدود المسؤولية بحيث يكون هناك تعزيز للأمور الدراسية من خلال ذلك.

3- دراسة بولاند (Boland, 2003) هدفت إلى بيان مدى علاقة الحرية الأكاديمية بمفهوم التعبير عن الرأي؛ حيث أن هناك تدخلات خارجية كبيرة تفرض على المؤسسات التعليمية. واستخدم الباحث طريقة المقابلة الرسمية بحيث كان هناك طرح الأسئلة حول موضوع الحرية الأكاديمية في مجال حرية التعبير عن الرأي لدى المؤسسات التعليمية الأمريكية، وانعكاس ذلك على المنهج الدراسي المتبنى في تلك المؤسسات الأكاديمية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التدخلات الخارجية في مؤسسات التعليم أصبحت كثيرة في الآونة الأخيرة بسبب الظروف السياسية التي كانت، حيث عملت على تعزيز أو إضعاف الحرية الأكاديمية. 4- دراسة برواين (Browyn, 2004) هدفت إلى معرفة كيفية التعامل مع التغيرات الثقافية والإدارية الحاصلة في الجامعات الأمريكية على مجال إطلاق الحرية الأكاديمية لدى المدرس في التعبير عن أفكاره وآرائه. وتكونت عينة الدراسة من (120) مدرساً وذلك من أصل (1200) مدرساً شاركوا في الإجابة على أسئلة حول الدراسة حيث كان لديهم تصور مناسب حول الأمور المطروحة. كما استخدم الباحث أسلوب المقابلة وأخذ الملاحظات حول المشاركين لفهم الظاهرة قيد الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن هناك حاجة إلى إتاحة الحرية الأكاديمية الكافية لكي تعمل على تجسير الهوية الثقافية بين المؤسسة وبين الأستاذ الجامعي بحيث يكون هناك احترام للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس، كما أن تحقيق مبدأ استقلالية أعضاء هيئة التدريس سيعمل على تعزيز الحرية الأكاديمية لدى الفرد بحيث يستطيع تقبل التغيير بشكل مباشر، كما أن تصورات الأفراد حول الإدارة المشتركة وأهمية القرارات الأكاديمية سوف تسهم في تسهيل التغيير في أوضاع التدريس لدى الكليات الجامعية.

5- دراسة الشبول والزيود (2009) هدفت إلى معرفة درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس والبالغ عددهم (4123) عضواً من هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، وتم اختيار عينة عشوائية من المجتمع الأصلي بلغت (632)، وقد أوضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في مجال اتخاذ القرار لصالح الذكور،

وعدم وجود فروق في المجالات الأخرى، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية في مجال البحث العلمي والتدريس، وذلك لصالح رتبة أستاذ، في حين أبانت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة في جميع المجالات وذلك لصالح الجامعات الخاصة.

6- دراسة (خطابية، والسعود، 2011) هدفت إلى معرفة تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقة ذلك بإنجازهم البحثي، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي حيث بلغت عينة الدراسة (510) عضواً من الجامعات الأردنية تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وأظهرت النتائج أن تصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة حريتهم الأكاديمية وكذلك إنجازهم البحثي قد جاء بدرجة متوسطة، وأنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، في حين أبانت وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للحرية الأكاديمية تعزى إلى متغير الجامعة لصالح الجامعات الرسمية، ولمتغير الكلية لصالح الكليات الإنسانية، كما أوضحت عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة للحرية الأكاديمية تعزى إلى متغير الرتبة العلمية وجامعة التخرج.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، ولكن من زوايا مختلفة، حيث أكدت في مجملها على ضرورة الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، فهناك دراسات ركزت على أنواع الحرية الأكاديمية مثل دراسة (الزيدي، 2000)، ومنها بحث في ممارسة الحرية الأكاديمية ووضوح مفهومها مثل دراسة (رضا وطه، 1993) ودراسة (Rich، 2002) ريتش، (الشبول، والزيو، 2009). في حين اتبعت أغلب الدراسات المنهج الوصفي (أسلوب نظري) مثل دراسة (رضا وطه، 1993)، ودراسة (الزيدي، 2000)، برواين (Browyn، 2004)، أو الوصفي (التحليلي) مثل دراسة (الشبول، والزيو، 2009)، ودراسة برواين (Browyn، 2004)، (خطابية، والسعود، 2011) وقد اتفقت الدراسة الحالية في اختيار العينة وهي أعضاء هيئة التدريس مع كثير من الدراسات مثل دراسة (طناش، 1994)، (Rich، 2002)، ودراسة (الشبول، والزيو، 2009)، ودراسة برواين (Browyn، 2004)، (خطابية، والسعود، 2011) التي اعتمدت على طلبة الدراسات العليا. وما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها في أنها تبحث في ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بكلّيات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة.

الإطار النظري للدراسة:

تشير معظم المصادر إلى أن بوادر الحرية الأكاديمية بدأت بالظهور مع تأسيس جامعة لايدن LEIDEN في هولندا عام 1575 حيث منحت المعلمين والطلبة شيئاً من الحرية في بدايات نشأتها، لكن قضية الحرية الأكاديمية بدأت بالظهور بشكل بسيط مع ظهور أولى الجامعات بالمعنى الحديث في أوائل القرن الثالث عشر في أوروبا على الرغم من أن الحرية الأكاديمية كمصطلح لم يظهر إلا في القرن العشرين. وتشير المصادر إلى أن أول مرة قد استخدمت كلمة الحرية الأكاديمية كان في عام 1915 وإلى أن أول مؤتمر عن الحريات الأكاديمية قد عقد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1925 وأن الجامعات الألمانية تصدرت الجامعات في العالم من خلال سبقتها في تطبيق أسس الحريات الأكاديمية في جامعاتها. إذ منحت جامعة برلين عام 1610 حرية البحث العلمي والتدريس الجامعي دون قيود خارجية وتبعتها جامعة هال Hall عام 1694 ثم جامعة روتجن عام 1737.

(محافظة، 1994: 104)

وفي أوائل القرن العشرين قامت الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات (AAUP) بجهود لتحديد الحرية الأكاديمية ومجالاتها.. أما في أمريكا اللاتينية فإنه نتيجة لحركة إصلاح الجامعة عام 1918 طبق مفهوم واسع للحرية الأكاديمية في كل المجتمعات الأكاديمية.. إذ كانت لفكرة الجامعة المستقلة بموجب إصلاحات قرطبة عام 1918 تأثير قوي في أمريكا اللاتينية في قبول الحوار بشأن الحرية الأكاديمية. إيفامجليستا (Evangelista، 2007: 104)

وعليه فإن التغيرات التي حدثت منذ أواخر القرن العشرين جعلت الحرية الأكاديمية ضمن بيئة العولمة مسألة ذات أبعاد عالمية ولم يعد هنالك مكان لم تثار فيه قضية الحرية الأكاديمية.. كما أن العولمة قد غيرت في الوقت نفسه الوسائل والظروف التي يتم فيها التدريس والبحث في نشر المعرفة فضلاً عن أنها قد زادت من إمكانات الحرية الأكاديمية بفضل انتشار وسائل التقنية الحديثة كالإنترنت والفضائيات والهواتف النقالة..إلخ.

مفهوم الحرية الأكاديمية :

يشير مفهوم الحرية الأكاديمية جدلاً فيما يتعلق بتاريخ ظهوره وتحديد معانيه. وأغلب الباحثين يربطونه بظهور الجامعات في أوروبا في القرون الوسطى وبالذات القرن الثاني عشر عند قيام أول رابطة أو نقابة في مدرسة كاتدرائية نوتردام في باريس تكافح من أجل الحرية والاستقلال الجامعي. ونجاحها في وضع أول لائحة جامعية في عام 1215 تحدد الواجبات والأخلاقيات والالتزامات وحرية التدريس ومنح الليسانس والإدارة الذاتية وحرمة الجامعة وتعزيز روافد التمويل برسوم طلابية وإعلانات خيرية. (قمبر، 2001: 18)

ولابد من القول أن الحرية الأكاديمية وإن بدت مفهوماً بسيطاً وهي في الجوهر كذلك لكن تعريف الحرية الأكاديمية يبدو صعباً أيضاً في الوقت ذاته. ويؤكد ذلك ظهور محاولات عديدة ومتنوعة لتعريف هذا المفهوم سنتعرض لبعضها فيما يأتي..

فلقد عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الحرية الأكاديمية على أنها السعي لتوفير المناخ الحر لكل من :

• **الأساتذة :** للكتابة والحديث عن الحقيقة كما يرونها بلا قيود وبخاصة إنهاء الخدمة الوظيفية من قبل الإدارة الأكاديمية العليا كرئاسة الجامعة أو مجلس الجامعة، ومن قبل السلطة السياسية للبلاد فضلاً " عن حق الأستاذ في توفير الحماية له من الضغوط الداخلية أو الخارجية الواقعة عليه جراء ما يفصح عنه من نتائج أو آراء حول تلك الحقيقة المشار إليها أعلاه .

• **الجامعة:** لممارسة دورها بشكل من أشكال الاستقلالية في وضع وتحديد وممارسة السياسات الخاصة بها، دون تدخل أو كبح من أي مؤسسة أو وكالة خارجية. (بغداد، 2006: 78)

أما إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي الصادر عن المنظمة العالمية للخدمات الجامعية في كانون الأول 1988 فإنه عرف الحرية الأكاديمية على أنها "حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي، فردياً أو جماعياً، في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتاب"، في حين نص إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الصادر عام 2004 على أن الحريات الأكاديمية تشمل حق التعبير عن الرأي وحرية الضمير وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها كما تشجع حق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله ووضع ما يناسبها من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعد على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية العلمية. (بغداد، 2006: 99).

فالحرية الأكاديمية يجب أن تفهم على أنها حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي لإنجاز مهامهم دون تعرضهم لأية مضايقات من زملائهم أو من الطلبة المنخرطين في النشاط السياسي والذين قد يمارسون ضغوطاً إلى الحد الذي يؤدي إلى عرقلة التدريس والبحث والمهام الأخرى المتعلقة بالعمل الجامعي .

وفي هذا الاتجاه نفسه يقترح ريتشارد (Richard, 2007) الأخذ بالتعريف الإجرائي والعملية الذي ينظر إلى الحرية الأكاديمية على أنها تضم أربعة عناصر يمكن قياسها والتأكد من تحققها على أرض الواقع وهذه العناصر هي :

1. الاستقلال الداخلي للمؤسسات الجامعية والبحثية .

2. تعدد مصادر تمويل هذه المؤسسات بما في ذلك تعدد تمويل البحوث الأساسية والتطبيقية.

3. الأمن الوظيفي للباحثين والأكاديميين.

4. وجود هيئة أو جمعية مهنية تتولى تمثيل الباحثين والأكاديميين تدافع عن مصالحهم بصورة فردية أو جماعية ريتشارد (Richard, 2007: 401)

أبعاد الحرية الأكاديمية:

إن للحرية الأكاديمية أبعاداً تتمثل في الآتي:

- 1- حرية التفكير : وهي ركن أساسي من أركان الحرية الأكاديمية، وتتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن آرائه بأمانة وإخلاص دون قيود للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها
- 2- حرية الاختيار: هي قدرة الفرد وتمتعه بدرجة عالية من الاستقلالية في الاختيار من الإمكانيات والبدايل التي يتوصل إليها، والتي تتاح له عبر سيرة حياته مما يناسب ميوله وإمكاناته وفلسفته في الحياة مع وعيه وانفتاحه على المعايير الشخصية وتحقيق الإبداع
- 3- حرية البحث: قدرة الفرد على إطلاق قواه الخلاقة المبدعة، وحقه في المناقشة، والنقد البناء دون تعصب أو تحيز مع مراعاة الموضوعية والإخلاص للحقيقة.
- 4- درجة أفعال الإنسان: تتحدد بدرجة ضرورتها ومعقوليتها.
- 5- درجة الاعتقاد: تعني أن يعيش الناس أحراراً في عقائدهم دون عوائق، وأن الدولة لا تسلب الناس حرية العقيدة، ولا تمنعهم من ممارسة حقهم فيها والدفاع عنها ضمن فلسفة المجتمع وهويته، ونظمه، وقوانينه، ولكن لا يعني الانقلاب على الأطر والضوابط والقيم
- 6- حرية المشاركة في اتخاذ القرار (الجعيني، 1997: 65)

إجراءات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة الخطوات والإجراءات التي تمت في الجانب الميداني من حيث المنهجية المتبعة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة، ومن ثم جمع البيانات من العينة الميدانية للتوصل إلى النتائج النهائية للدراسة، وذلك كما يلي:

بكليات التربية

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يبحث في الحاضر، ويهدف إلى تجهيز بيانات تمهيداً للإجابة على تساؤلات محددة بدقّة تتعلق بالظواهر الحالية، والأحداث الراهنة التي

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية...

يمكن جمع المعلومات عنها في زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات مناسبة. (عباس وآخرون، 2011: 74)

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة الأصلي من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة (الأزهر - الأقصى - القدس المفتوحة) والبالغ عددهم (165)، حيث قام الباحثان بتطبيق الدراسة على عينة استطلاعية قوامها (30)، أما العينة الميدانية التي اختيرت بطريقة عشوائية فكان قوامها (91) أستاذاً بنسبة 55.1%. والجدول التالي يوضح توزيع العينة الميدانية وفقاً للمتغيرات التصنيفية:

جدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات التصنيفية

المتغير	النوع	العدد	%
الجنس	ذكر	74	81.3
	أنثى	17	18.7
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	32	35.2
	أستاذ مشارك	45	49.5
	أستاذ	14	15.4
التخصص	أصول تربية	38	41.8
	مناهج وطرق تدريس	38	41.8
	علم نفس	15	16.5

أداة الدراسة:

استبانة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس:

بعد الاطلاع على الأطر النظرية والدراسات السابقة قام الباحثان ببناء استبانة تتكون في صورتها النهائية من (40) فقرة تقيس درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، وتوزعت الفقرات على أربعة أبعاد رئيسة هي: حرية التدريس (11) فقرة، حرية التعبير (10) فقرة، حرية اتخاذ القرار (9) فقرة، حرية البحث العلمي (10) فقرة

كما تم الاستجابة على الاستبانة وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي "كبيرة جداً - كبيرة - متوسطة - قليلة - قليلة جداً" وتصحح الاستجابات بالدرجات (5 - 4 - 3 - 2 - 1) على التوالي، وجميع الفقرات إيجابية التصحيح، ولا توجد فقرات سلبية.

وتم احتساب درجة المفحوص بجمع درجاته على كل بعد وجمع درجاته على كل الأبعاد للحصول على الدرجة الكلية للاستبانة، وتتراوح الدرجة الكلية للمفحوص على الاستبانة بين (40 - 200) درجة ، والدرجة المنخفضة تعني انخفاض مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية أما الدرجة المرتفعة فتعني ارتفاع مستوى الممارسة لدى أفراد العينة.

المحك المعتمد في الدراسة:

لتحديد المحك المعتمد في الدراسة فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد المجالات المقياس الخمسة للحصول على طول الخلية أي (0.8=5/4)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى المجال ، والجدول التالي يبين طول الخلية و درجة تقديرات الاستجابة كما يلي:

جدول (2) يبين طول الفترات وتقديرات الاستجابة

درجة الموافقة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
التقدير	1	2	3	4	5
الفترة/ المجال	1,80-1	1,80- 2,60	2,60-3,40	3,4-40,20	4,20- 5
الوزن النسبي	36-20	52-37	68-53	84-69	100-85

(أبو صالح ، 2001: 41-45)

صدق وثبات الأداة:

أولاً: الصدق

أ - صدق المحكمين

للتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال صدق المحكمين، تم عرض الصورة الأولية للاستبانة على عدد (12) من المحكمين الزملاء المختصين في التربية وعلم النفس ، وذلك بهدف معرفة آرائهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم حول أبعاد الاستبانة وفقراتها ومدى وضوحها، وترابطها، ومدى تحقيقها لأهداف الدراسة، وتم تفريغ الملاحظات التي أبداهها المحكمون وفي ضوءها تم إعادة صياغة بعض الفقرات وبقيت الاستبانة تتكون من (42) فقرة.

ب- صدق الاتساق الداخلي

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية عشوائية من مجتمع الدراسة الأصلي قوامها (30) عضو هيئة تدريس من الجنسين بهدف حساب صدق وثبات الأداة

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية...

وقد تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للاستبانة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (3) يبين ارتباطات درجات فقرات كل بعد مع درجة البعد الذي تنتمي إليه

البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1-حرية التدريس	1	0.459	دالة عند 0.05	3-حرية اتخاذ القرار	1	0.133	غير دالة
	2	0.612	دالة عند 0.01		2	0.613	دالة عند 0.01
	3	0.521	دالة عند 0.01		3	0.621	دالة عند 0.01
	4	0.133	غير دالة		4	0.567	دالة عند 0.01
	5	0.673	دالة عند 0.01		5	0.480	دالة عند 0.01
	6	0.566	دالة عند 0.01		6	0.422	دالة عند 0.05
	7	0.817	دالة عند 0.01		7	0.650	دالة عند 0.01
	8	0.459	دالة عند 0.05		8	0.565	دالة عند 0.05
	9	0.780	دالة عند 0.01		9	0.626	دالة عند 0.01
	10	0.741	دالة عند 0.01		10	0.530	دالة عند 0.01
2-حرية التعبير	11	0.895	دالة عند 0.01	4-حرية البحث العلمي	1	0.701	دالة عند 0.01
	12	0.783	دالة عند 0.01		2	0.564	دالة عند 0.01
	1	0.650	دالة عند 0.01		3	0.446	دالة عند 0.05
	2	0.701	دالة عند 0.01		4	0.384	دالة عند 0.05
	3	0.635	دالة عند 0.01		5	0.622	دالة عند 0.01
	4	0.787	دالة عند 0.01		6	0.506	دالة عند 0.01
	5	0.785	دالة عند 0.01		7	0.580	دالة عند 0.01
	6	0.625	دالة عند 0.01		8	0.634	دالة عند 0.01
	7	0.751	دالة عند 0.01		9	0.429	دالة عند 0.05
	8	0.620	دالة عند 0.01		10	0.613	دالة عند 0.01
	9	0.545	دالة عند 0.01	قيمة ر الجدولية (درجات حرية=28) عند 0.361=0.05، وعند 0.463=0.01			
	10	0.482	دالة عند 0.01				

يتضح من الجدول السابق أن معظم فقرات الاستبانة حققت ارتباطات دالة مع درجة البعد الذي تنتمي إليه عند مستوى (0.01) ومستوى (0.05) باستثناء الفقرتين الرابعة من البعد الأول والأولى من البعد الثالث وقد تم حذف هاتين الفقرتين لعدم ارتباطهما مع أبعادها، وبذلك تبقى الاستبانة في صورتها النهائية تتكون من (40) فقرة، وبذلك تتراوح درجات المفحوصين على الصورة النهائية للاستبانة بين (40 - 200) درجة.

كما تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة:

جدول (4) يبين ارتباطات درجات كل بعد مع الدرجة الكلية للاستبانة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مجالات المقياس
دالة عند 0.01	0.870	حرية التدريس
دالة عند 0.01	0.862	حرية التعبير
دالة عند 0.01	0.907	حرية اتخاذ القرار
دالة عند 0.01	0.726	حرية البحث العلمي

قيمة ر الجدولية (درجات حرية=28) عند 0.05=0.361، وعند 0.01=0.463

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين درجات أبعاد الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة تتراوح بين (0.726 - 0.907)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى 0.01. وبذلك يتضح أن الاستبانة تنسم بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي، أي أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه.

ثانياً : ثبات الاستبانة

• طريقة التجزئة النصفية

تم حساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية؛ وذلك بحساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة الاستطلاعية على الفقرات الفردية (20 فقرة)، ودرجاتهم على الفقرات الزوجية (20 فقرة)، والمكونة للاستبانة (مجموع الفقرات= 40 فقرة)، وقد بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين النصفين (0.757) ثم استخدمت معادلة سبيرمان - براون التنبؤية لتعديل طول الاستبانة (النصفين متساويين) لتعديل طول الاستبانة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات بعد التعديل بتلك المعادلة (0.862) وهي قيمة مرتفعة تدل على درجة عالية من الثبات.

ب- استخدام معامل ألفا كرونباخ

كما تم كذلك تقدير ثبات الاستبانة بحساب معامل ألفا كرونباخ لفقرات الاستبانة (عدد الفقرات = 40)، وقد بلغت قيمة ألفا (0.927)، وهي قيمة تدل على مستوى عالٍ من الثبات، وتفي بمتطلبات تطبيق الاستبانة على أفراد العينة.

وبذلك يتضح أن استبانة الحرية الأكاديمية تتسم بدرجة عالية من الصدق والثبات تفي بمتطلبات تطبيقها على أفراد عينة الدراسة لجمع البيانات الميدانية.

عرض وتفسير نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

الذي ينص على : ما درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم ؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات أفراد العينة على الدرجة الكلية لاستبانة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ، كما في الجدول التالي:

جدول (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات العينة على الاستبانة ككل

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد الفقرات	الأبعاد
2	60.4	7.26	33.21	11	حرية التدريس
3	57.9	6.30	28.96	10	حرية التعبير
1	67.0	6.28	30.16	9	حرية اتخاذ القرار
4	55.3	5.67	27.65	10	حرية البحث العلمي
	61.5	22.03	122.98	40	الدرجة الكلية للاستبانة

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي للحرية الأكاديمية لدى أفراد العينة يقع عند (61.5%) تدل على أن أفراد العينة لديهم نسبة متوسطة من الحرية الأكاديمية، كما يتبين من الجدول السابق:

أن بعد " حرية اتخاذ القرار " جاء في أعلى المراتب بوزن نسبي (67%) بدرجة تقدير متوسطة. يليه بعد "حرية التدريس" بوزن نسبي (60.4%) بدرجة تقدير متوسطة. ثم بعد "حرية التعبير" بوزن نسبي

(57.9%) بدرجة تقدير متوسطة. وأخيراً بعد "حرية البحث العلمي" بوزن نسبي (55.3%) بدرجة تقدير متوسطة.

وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعات لا تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية في محافظات غزة؛ حيث إنها تابعة في سياساتها لاتجاهات حزبية، حتى الحكومية منها تابعة في إدارتها لاتجاه حزبي حاكم، وعليه مهما كانت درجة الحرية فإنها ستكون محددة بإطار تنظيمي غير مستقل، وهذا ما يتقارب في النتيجة العامة مع دراسة (الشبول، والزيود، 2009).

ويعزى السبب في أن احتل مجال (حرية اتخاذ القرار) المرتبة الأولى إلى خصوصية المجتمع الفلسطيني، على الرغم أن هذه النتيجة تختلف مع دراسة (الشبول، والزيود، 2009) الذي احتل فيها هذا المجال المرتبة الأخيرة، وكذلك احتلال مجال (حرية البحث العلمي) على المرتبة الأخيرة لارتباطه بالتمويل والقدرة المالية للجامعة، وهذا ما يختلف مع ما جاءت به دراسة (سكران، 1983) التي ترى أن هذه الحرية ترتبط مباشرة بالعمل الجامعي وتحتل المرتبة الأولى.

وفيما يخص المجالات كل على حدة، فيما يلي توضيح ذلك:

المجال الأول: حرية التدريس

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات استبانة الحرية الأكاديمية لكل بعد من أبعاد الاستبانة؛ والجدول التالية تبين ذلك:

جدول (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات أفراد العينة على فقرات بعد حرية التدريس

م	فقرات بعد حرية التدريس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
5	تعطي الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس التحدث في قضايا المجتمع المصيرية حتى لو لم تتعلق بالمحاضرة .	3.31	0.96	66.2	1
8	توافق الجامعة منح الحرية لأعضاء هيئة التدريس أخذ ساعات إضافية في الجامعات الأخرى فوق نصابهم التدريسي في جامعتهم.	3.24	1.06	64.8	2
6	تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيارهم طريقة التقويم المناسبة لطلابهم .	3.10	1.19	62.0	3
9	تتيح الجامعة الحرية لعضو هيئة التدريس اختيار الطلبة	3.10	1.12	62.0	4

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلّيات التربية في الجامعات الفلسطينية...

				الذي سيشرّف عليهم في برنامج الدراسات العليا .	
7			3.02	0.99	60.4
5					
4			2.99	0.92	59.8
6					
1			2.89	0.98	57.8
7					
10			2.80	1.19	56.0
8					
11			2.70	1.27	54.1
9					
2			2.64	0.93	52.7
10					
3			2.56	1.02	51.2
11					

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر حرية التدريس لدى أفراد العينة تتراوح بين (51.2 % - 66.2%) حيث كانت أعلى فقرتين كما يلي:

- الفقرة رقم 5 " تعطي الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس التحدث في قضايا المجتمع المصيرية حتى لو لم تتعلق بالمحاضرة " الأعلى بوزن نسبي (66.2%) بدرجة تقدير متوسطة ، ويعزى السبب في ذلك إلى أن التحدث في قضايا المجتمع يعمل على إثراء مفردات المحاضرة، ويعتبر أمر واجب لغايات الثقافة العامة والتوسع الأكاديمي، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة (طناش، 1994)
- تليهما الفقرة رقم 8 " توافق الجامعة منح الحرية لأعضاء هيئة التدريس أخذ ساعات إضافية في الجامعات الأخرى فوق نصابهم التدريسي في جامعتهم " بوزن نسبي (64.8%) بدرجة تقدير متوسطة ، ويعزى السبب في ذلك إلى صعوبة الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع الفلسطيني، وحرص الجامعات على تبادل الخبرات.

و كانت أدنى فقرتين كما يلي:

- الفقرة رقم 3 " تتيح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس اختيار طريقة التدريس التي يرونها مناسبة " الأدنى بوزن نسبي (51.2%) بدرجة تقدير قليلة. تليها الفقرة رقم 2 " تتيح الجامعة

الحرية لأعضاء هيئة التدريس التحدث في موضوعات ذات صلة بالمساق الذي يدرسه " بوزن نسبي (52.7%) بدرجة تقدير قليلة.

ويعزى السبب في ذلك إلى أن اختيار طريقة التدريس التي يراها عضو هيئة التدريس قد تكلف الجامعة مصروفات في الوقت الذي تعاني فيه الجامعات من ضائقة مالية بسبب الوضع الاقتصادي العام، أضف إلى أن التحدث في موضوعات ذات صلة بالمساق قد توسع دائرة المنهج وتبعده عن بؤرة التخصص الدقيق، وهذا ما يختلف مع ما جاءت به دراسة (سكران، 1983)، ودراسة (طناش، 1994) ودراسة (الشبول، والزيود، 2009) التي أشارت نتائجها إلى أن الحرية الأكاديمية تمنح حرية اختيار النصوص والطريقة الخاصة في التدريس.

المجال الثاني: حرية التعبير

جدول (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات أفراد العينة على فقرات بعد حرية التعبير

م	فقرات بعد حرية التعبير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
9	تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس فرص الدفاع عند معاقبتهم لما يقومون به من أعمال مخالفة للقانون .	3.26	0.94	65.3	1
10	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس لقاءاتهم الفكرية الحوارية في القضايا الأكاديمية أو الاجتماعية أو السياسية.	3.01	1.06	60.2	2
2	يعبر عضو هيئة التدريس في الجامعة عن رأيه بحرية دون خوف على موقعه الإداري.	3.00	0.89	60.0	3
6	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرص التعبير عن أفكارهم الإبداعية بحرية.	2.97	1.07	59.3	4
1	يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير بحرية عن انتمائه السياسي داخل الجامعة.	2.95	0.94	58.9	5
4	تنمي الجامعة فرص التعبير لدى عضو هيئة التدريس بالكلية.	2.93	0.95	58.7	6
7	يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير بغض النظر عن رتبته الأكاديمية	2.79	0.93	55.8	7

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية...

3	يمارس عضو هيئة التدريس حقه في التعبير دون النظر إلى بعد تخصصه الدقيق.	2.75	0.72	54.9	8
5	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الإفصاح عن الأفكار و القنوات الخاصة بهم وفق القانون والآداب العامة .	2.74	0.92	54.7	9
8	تشجع الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة الجامعة المختلفة .	2.56	1.00	51.2	10

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر حرية التعبير لدى أفراد العينة تتراوح بين (51.2 % - 65.3%) حيث كانت أعلى فقرتين كما يلي:

- الفقرة رقم 9 " تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس فرص الدفاع عند معاقبتهم لما يقومون به من أعمال مخالفة للقانون " الأعلى بوزن نسبي (65.3%) بدرجة تقدير متوسطة ، ويعزى السبب في ذلك إلى أن هذا الدفاع مرتبط بدافع أخلاقي وإنساني ومهني لتبرير الأعمال.
 - تليهما الفقرة رقم 10 " تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس لقاءاتهم الفكرية الحوارية في القضايا الأكاديمية أو الاجتماعية أو السياسية " بوزن نسبي (60.2%) بدرجة تقدير متوسطة ، ويعزى السبب في ذلك إلى أن هذه اللقاءات تنثري العمل الجامعي وتحقق وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع والتلاحق الفكري.
- في حين كانت أدنى فقرتين كما يلي:
- الفقرة رقم 8 " تشجع الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة الجامعة المختلفة " الأدنى بوزن نسبي (51.2%) بدرجة تقدير قليلة ، تليها الفقرة رقم 5 " تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الإفصاح عن الأفكار والقنوات الخاصة بهم وفق القانون والآداب العامة " بوزن نسبي (54.7%) بدرجة تقدير متوسطة ، ويرجع السبب في ذلك إلى كثرة الأعباء التي يكلف فيها عضو هيئة التدريس من (تدريس، إشراف)، أضف إلى أن الإفصاح عن القنوات قد يتنافى مع السياسة العامة للجامعة، وهذا ما يتنافى مع ما جاءت به دراسة برواين (Browyn, 2004)، ويتفق مع ما جاءت به دراسة (الزيدي، 2000).

المجال الثالث: حرية اتخاذ القرار

جدول (7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات أفراد العينة على فقرات بعد حرية اتخاذ القرار

م	فقرات بعد حرية اتخاذ القرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
1	يشرك القسم أعضاء هيئة التدريس في اختيار الأعضاء الجدد.	3.47	1.08	69.5	1
6	يشارك أعضاء هيئة التدريس في وضع القوانين والتعليمات المصيرية المتعلقة بهم.	3.38	0.99	67.7	2
3	تطرح الجامعة سياساتها العامة على أعضاء هيئة التدريس للمناقشة.	3.28	1.01	65.6	3
4	يتعرض عضو هيئة التدريس للعداء بسبب آرائه المخالفة	3.24	0.90	64.8	4
7	يبدى أعضاء هيئة التدريس آراءهم بدون هيبة في قرارات الشئون الإدارية الخاصة بهم	3.19	0.97	63.7	5
8	يؤخذ برأي أعضاء هيئة التدريس بما يخصهم في الأمور المتعلقة بطلابهم	3.00	0.94	60.0	6
9	يشارك عضو هيئة التدريس في النشاط النقابي في الجامعة بحرية كاملة .	3.00	0.99	60.0	7
5	تقرر الجامعة في القضايا الأكاديمية المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس وفقا للعرف الأكاديمي.	2.98	0.88	59.6	8
2	يشارك عضو هيئة التدريس في مناقشة قرارات مجلس القسم.	2.89	1.11	57.8	9

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر حرية اتخاذ القرار لدى أفراد العينة تتراوح بين

(57.8 % - 69.5%) حيث كانت أعلى فقرتين كما يلي:

- الفقرة رقم 1 " يشرك القسم أعضاء هيئة التدريس في اختيار الأعضاء الجدد " الأعلى بوزن نسبي (69.5%) بدرجة تقدير كبيرة. تليها الفقرة رقم 6 " يشارك أعضاء هيئة التدريس في وضع القوانين والتعليمات المصيرية المتعلقة بهم " بوزن نسبي (67.7%) بدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن مثل هذه الأمور تمسهم كأعضاء في الكلية، كما أن

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلّيات التربية في الجامعات الفلسطينية...

لجنة المقابلة لهذا العضو الجديد تتكون من القسم أو الكلية، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة (الشبول، والزيود، 2009) ودراسة (طناش، 1994) في حين كانت أدنى فقرتين كما يلي:

- الفقرة رقم 2 " يشارك عضو هيئة التدريس في مناقشة قرارات مجلس القسم " الأدنى بوزن نسبي (57.8%) بدرجة تقدير متوسطة. تليها الفقرة رقم 5 " تقرر الجامعة في القضايا الأكاديمية المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس وفقا للعرف الأكاديمي " بوزن نسبي (59.6%) بدرجة تقدير متوسطة. ويعزى السبب في ذلك إلى ان هذه الأمور تعتبر من مهام اللجان المختصة، وذلك للبعد عن المزاجية في التعامل والذاتية في اتخاذ القرارات.

المجال الرابع: حرية البحث العلمي

جدول (8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لدرجات أفراد العينة على فقرات بعد حرية البحث العلمي

م	فقرات بعد حرية البحث العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
3	تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً .	3.23	1.07	64.6	1
4	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية الحصول على الدعم المالي من جهات خارجية لبحوثهم العلمية.	3.03	1.06	60.7	2
9	توافق الجامعة لأعضاء هيئة التدريس على حرية اختيار عضو لجنة المناقشة للرسائل العلمية من خارج الجامعة.	3.00	1.09	60.0	3
6	توفر مكتبة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المراجع والمجلات العلمية الكافية لإجراء بحوثهم العلمية.	2.90	0.97	58.0	4
7	تعزل الجامعة بين أعضاء هيئة التدريس في حرية نشر بحوثهم العلمية .	2.80	0.90	56.0	5
10	تعمل الجامعة على توفير مجالات علمية متخصصة تساعد أعضاء هيئة التدريس على حرية نشر بحوثهم العلمية .	2.78	0.90	55.6	6
5	تضع الجامعة معايير عادلة لأعضاء هيئة التدريس	2.69	0.95	53.8	7

فايز الأسود، محمود عساف

				للترقية الأكاديمية.	
8	53.8	0.94	2.69	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية الإطلاع على الأعمال البحثية في الأبعاد العلمية المختلفة.	8
9	45.3	0.85	2.26	تعطي الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية في إجراء بحوثهم العلمية في الموضوعات التي يختارونها بأنفسهم.	1
10	45.1	0.98	2.25	تتيح الجامعة الحرية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس في نشر بحوثهم في أي مجلة علمية محكمة .	2

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر حرية البحث العلمي لدى أفراد العينة تتراوح بين (45.1%-

64.6%) حيث كانت أعلى فقرتين كما يلي:

- الفقرة رقم 3 " تدعم الجامعة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً " الأعلى بوزن نسبي (64.6%) بدرجة تقدير متوسطة. تليهما الفقرة رقم 4 " تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية الحصول على الدعم المالي من جهات خارجية لبحوثهم العلمية" بوزن نسبي (60.7%) بدرجة تقدير متوسطة.

وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعات تقدم قدر ما تستطيع في دعم الإنتاج العلمي والمشاركة البحثية؛ إذ قد تغطي جزءاً من المشاركة البحثية الخارجية لعضو هيئة التدريس لمرة واحدة في السنة على أن تكون هذه المشاركة رصينة، كما أنها لا تنبذ الجهود الفردية في الحصول على الدعم لخدمة البحث العلمي طالما أنها لم تمس سمعة الجامعة، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة (السكران، 1983)، دراسة برواين (Browyn, 2004).

في حين كانت أدنى فقرتين كما يلي:

- الفقرة رقم 2 " تتيح الجامعة الحرية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس في نشر بحوثهم في أي مجلة علمية محكمة " الأدنى بوزن نسبي (45.1%) بدرجة تقدير قليلة ، تليها الفقرة رقم 1 " تعطي الجامعة أعضاء هيئة التدريس الحرية في إجراء بحوثهم العلمية في الموضوعات التي يختارونها بأنفسهم " بوزن نسبي (45.3%) بدرجة تقدير قليلة ، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعة لا تقيد هذه الحرية إلا من خلال ضرورة النشر في مجلات محكمة ذات سمعة علمية، كما أنها تبحث في اختيار موضوعات ذات صلة بواقع المجتمع، ولها انعكاساتها الإيجابية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني :

الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية تعزى إلى المتغيرات (الجنس . الدرجة العلمية . التخصص) ؟

1- الفروق في الحرية الأكاديمية تبعاً لمتغير الجنس.

تمت المقارنة بين متوسط درجات الذكور (ن= 74) ومتوسط درجات الإناث (ن= 17) في درجاتهم على استبانة الحرية الأكاديمية لأفراد العينة، باستخدام اختبار (ت) للفروق بين متوسطات درجات عينتين مستقلتين، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (10) يبين نتائج اختبار (ت) للفروق في الحرية الأكاديمية تبعاً للجنس

البعد	الذكور (ن = 74)		الإناث (ن = 17)		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
حرية التدريس	35.01	7.64	36.06	5.40	0.533	غير دالة إحصائياً
حرية التعبير	28.93	6.53	29.06	5.38	0.074	غير دالة إحصائياً
حرية اتخاذ القرار	31.15	6.61	31.24	4.78	0.051	غير دالة إحصائياً
حرية البحث العلمي	27.61	5.72	27.82	5.58	0.141	غير دالة إحصائياً
الدرجة الكلية للاستبانة	122.70	23.00	124.18	17.71	0.247	غير دالة إحصائياً

قيمة (ت) الجدولية عند (د.ح= 89) عند مستوى دلالة 0.05= 2.00، وعند مستوى دلالة 0.01= 2.66

يبين الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية، في الحرية الأكاديمية للأستاذ

الجامعي تبعاً للجنس لدى أفراد العينة على جميع الأبعاد والدرجة الكلية للاستبانة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى تشابه البيئات الأخلاقية والثقافية والاجتماعية التي يعيشها أعضاء هيئة التدريس من كلا الجنسين باعتبار أنفسهم نموذجاً يقتدى به، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة (الجابر، 1998)، ودراسة برواين (Browyn, 2004) ، ويختلف مع دراسة (الشبول، والزيود، 2009) التي كان فيها فروقا لصالح الذكور في مجال (حرية اتخاذ قرار)

2_ الفروق في الحرية الأكاديمية تبعاً لمتغير الدرجة العلمية.

تم إجراء تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق في الحرية الأكاديمية تبعاً للدرجة العلمية (أستاذ مساعد - أستاذ مشارك - أستاذ) لأفراد العينة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (11)

يبين نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق في الحرية الأكاديمية تبعاً للدرجة العلمية لأفراد العينة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
حرية التدريس	بين المجموعات	0.44	2	0.22	0.004	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	4746.59	88	53.94		
	المجموع	4747.03	90			
حرية التعبير	بين المجموعات	6.32	2	3.16	0.078	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	3569.50	88	40.56		
	المجموع	3575.82	90			
حرية اتخاذ القرار	بين المجموعات	4.79	2	2.40	0.059	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	3549.73	88	40.34		
	المجموع	3554.53	90			
حرية البحث العلمي	بين المجموعات	10.33	2	5.17	0.158	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	2880.41	88	32.73		
	المجموع	2890.75	90			
الدرجة الكلية لاستبانة الحرية الأكاديمية	بين المجموعات	18.29	2	9.15	0.018	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	43641.66	88	495.93		
	المجموع	43659.96	90			

قيمة (ف) الجدولية عند (د.ح=2، 88) عند مستوى دلالة 0.05 = 3.15، وعند مستوى دلالة 0.01 = 4.98. يتبين من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية لدى أفراد العينة تبعاً للدرجة العلمية على جميع الأبعاد والدرجة الكلية للحرية الأكاديمية. ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس مهما كانت رتبتهن يتمتعون بنفس الحقوق ويترتب عليهم نفس الواجبات، خاصة فيما يخص الجانب الأكاديمي، وهذا ما يتفق مع دراسة (خطايب، والسعود، 2011)، يختلف مع دراسة (الشبول، والزيود، 2009) التي كانت الفروق فيها لصالح رتبة أستاذ.

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية...

3_ الفروق في الحرية الأكاديمية تبعاً لمتغير التخصص.

قام الباحثان بإجراء تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق في الحرية الأكاديمية تبعاً للتخصص (أصول تربية - مناهج وطرق تدريس - علم نفس)، لأفراد العينة والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (12)

يبين نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق في الحرية الأكاديمية تبعاً للتخصص لأفراد العينة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
حرية التدريس	بين المجموعات	245.04	2	122.52	2.395	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	4502.00	88	51.16		
	المجموع	4747.03	90			
حرية التعبير	بين المجموعات	43.21	2	21.60	0.538	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	3532.62	88	40.14		
	المجموع	3575.82	90			
حرية اتخاذ القرار	بين المجموعات	43.67	2	21.84	0.547	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	3510.85	88	39.90		
	المجموع	3554.53	90			
حرية البحث العلمي	بين المجموعات	24.29	2	12.15	0.373	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	2866.45	88	32.57		
	المجموع	2890.75	90			
الدرجة الكلية لاستنباط الحرية الأكاديمية	بين المجموعات	1059.59	2	529.80	1.094	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	42600.36	88	484.10		
	المجموع	43659.96	90			

قيمة (ف) الجدولية عند (د.ح=2، 88) عند مستوى دلالة 0.05 = 3.15، وعند مستوى دلالة 0.01 = 4.98

يتبين من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية لدى أفراد

العينة تبعاً للتخصص على جميع الأبعاد والدرجة الكلية للحرية الأكاديمية .

يعزو الباحثان ذلك إلى أن جميع التخصصات تابعة لأقسام تطبيق سياسة عمادات تابعة لإدارة واحدة، تحكمها قوانين وتعليمات وأنظمة، وهذا ما يختلف مع ما جاءت به دراسة (الجابر، 1998) ويتفق مع ما جاءت به دراسة برواين (Browyn, 2004).

إجابة السؤال الثالث:

ينص السؤال على: "ما سبل تفعيل الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية؟"

من خلال استطلاع رأي مجموعة من أعضاء هيئة التدريس حول مجالات الحرية الأكاديمية التي تحتاج إلى تفعيل في عملهم، كانت أهم النتائج:

- محور داخلي الكليات والأقسام العلمية.
- محور نقابي مهني: تفعيل أو إنشاء هيئات مهنية ونقابية لأعضاء هيئة التدريس.
- محور تشريعي قانوني: العمل في إطار المؤسسات التشريعية.
- محور سياسي عام: ويتمثل في مشاركة بل وقيادة قوى المجتمع الأخرى في المطالبة بسيادة مفهوم المواطنة وحكم القانون ومؤسسي: يتمثل في مراعاة النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية داخلياً.

وفي ضوء هذه المحاور، وضع الباحثان جملة من الاقتراحات تمثل رؤية مستقبلية لواقع وتوجهات أفضل من شأنها أن تسهم في رفع مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعاتنا وتجعله هادفاً ومفيداً وعملياً.

1. تكوين لجنة مركزية لوضع اللوائح الخاصة بالحرية الأكاديمية وأخلاقيات المهنة مكونة من عمداء البحث العلمي في كافة الجامعات الفلسطينية أو من ينوب عنهم، مهمتها رسم السياسة عامة وفقاً لخطة شاملة، تتحدد بموجبها الأولويات والضوابط التي يجب أن تحكم نشاط أعضاء هيئة التدريس، وفقاً لما تفرضه حاجة المجتمع واحتياجات تنميته من جهة، وما يتوفر للجامعات من موارد وطاقات من جهة أخرى.

2. مطالبة الجامعات أن تقوم بتوفير ما يتطلبه أعضاء هيئة التدريس من مستلزمات ضرورية من أجل تحقيق الاستقرار الوظيفي والنفسي لعضو هيئة التدريس في مكان العمل؛ فالاستقرار الوظيفي والنفسي يهيئ لعضو هيئة التدريس المناخ المناسب لتركيز جهده وتفكيره على تطوير اهتماماته الأكاديمية.

3. نشر الأجواء العلمية المناسبة على مستوى الكليات والأقسام العلمية، واستقطاب الكفاءات والاشتراك معها بهدف تعزيز الحرية الأكاديمية.

4. تشجيع التدوير الإداري في الجامعة بحيث يتسنى لأعضاء هيئة التدريس أن يأخذوا فرصتهم في الإبداع وتحقيق الذات، مع ضرورة الاعتماد على مبدأ الإنجاز.

5. إنشاء معهد مركزي للبحث العلمي يسهم في إعداد مساعدي الباحثين لكل الجامعات. فهم

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية...

6. توفير الأموال اللازمة لنجاح امتداد العمل الأكاديمي وتحقيق أهدافه، دون احتكار .
7. مطالبات السلطة الفلسطينية بقطع جزء من الضريبة المفروضة على أصحاب الشركات والمصانع وتحويلها لدعم وتمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية .
8. العمل على توفير قواعد المعلومات كأساس لتحديد الحقوق والواجبات خدمة جامعية إضافية، وقاعدة عريضة للمعلومات في القسم الأكاديمي حتى يستفيد منها أعضاء هيئة التدريس.
9. ينبغي أن يكون للإدارة الجامعية توجه خاص يحافظ على ميزة الجامعة التنافسية.
10. عقد اتفاقات ثنائية بين الجامعات الفلسطينية فيما بينها ، وبين الجامعات العربية في الدول العربية الشقيقة و الدول الصديقة لتبادل الأساتذة والطلاب وإجراء البحوث المشتركة.
11. مطالبات الجامعات بإعداد برامج لتنشيط الإبداع كعقد الندوات، وإلقاء المحاضرات المتخصصة دورياً.
12. مطالبات الجامعات بتشجيع الإيفاد لحضور المؤتمرات والندوات المختلفة وإعادة النظر في المخصصات المالية لتوفير نفقات الإقامة والسفر.
13. مطالبات كافة الجامعات الفلسطينية أن تعمل ما في وسعها لتيسير عملية نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها عن طريق إعدادها لمجلات علمية خاصة بها، مع المحافظة طبعاً على المستوى والنوعية في حالة كل منها، وتوفير الدعم لها.
14. مطالبات الجامعات الفلسطينية باحتساب العمل البحثي والإشرافي كجزء من نصاب عضو هيئة التدريس الجامعي. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون اهتمامها بالبحث العلمي ضمن معادلة تكفل أيضاً الاهتمام بعملية التدريس؛ حتى لا يؤثر الاهتمام المتزايد بتدعيم النشاط البحثي سلباً على النشاط التدريسي الذي يجب أن يحظى بالأسبقية على الفعاليات الأخرى. وعليه يجب اعتماد التدريس أساساً رئيسياً لتقييم عمل أعضاء هيئات التدريس وتحديد ارتقائهم الوظيفي والأكاديمي، مع عدم إغفال دور البحث العلمي باعتماده عاملاً مسانداً في عملية التقييم هذه.

التوصيات:

- بناء على نتائج الدراسة، يوصي الباحثان بما يلي:
- 1- استحداث وحدة تابعة للجودة الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية لتتابع حركة ومساحة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتأصيل ثقافتهم حولها.
- 2- دعم أعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم في التنوع باستخدام أساليب متنوعة في التدريس بعيدا عن التقيد في محتوى المادة المطروحة للتدريس.
- 3- تبادل الخبرات بين الجامعات والمؤسسات الأخرى، بعيدا عن أي اعتبارات خارج نطاق العمل الأكاديمي.
- 4- زيادة وعي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية لمفهوم الحرية الأكاديمية وضوابطها، بما يضمن الاستثمار الأمثل لها.
- 5- توفير الدعم المادي لأعضاء هيئة التدريس بما يحقق جهودهم في الإنتاج العلمي والبحثي مثل: (الابتعاث بعد الدكتوراه، الاستشارات البحثية، المشاركة في ندوات ومؤتمرات خارجية، أستاذ كرسي)
- 6- تطوير نظام المساءلة وإعادة صياغة الهياكل التنظيمية بما يسمح بمساحة أوسع للمشاركة الفعالة في اتخاذ القرار.

قائمة المراجع:

- أبو صالح، محمد صبحي (2001): الطرق الإحصائية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
- ادميل، علي (1994): "الحرية الأكاديمية والمواثيق الدولية"، مجلة المستقبل العربي ، العدد 190
- الابراهيم، عدنان بدوي: (1994) المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس المبتدئ في الجامعات الأردنية الحكومية، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، عمان.
- الجابر، منصور: (1998) تصورات طلبة المعاهد العليا لممارسة ديمقراطية التعليم في ليبيا، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- الجعيني وآخرون: (1997) قواعد التدريس في الجامعة، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن.
- الحو، غسان: (2003) " المشكلات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية في نابلس"، مجلة جامعة النجاح الوطنية، مجلد 17 ، عدد 2
- الربيعي، محمد. (2007) الحرية الأكاديمية. www.academicfreedom.net

الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلّيات التربية في الجامعات الفلسطينية...

الزبيدي، مفيد: (2000) " التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي، الحرية الأكاديمية نموذجاً في شادية النل، التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح" ، بحوث مؤتمر جامعة الزرقاء ، الأردن.

الذيفاني، عبد الله (2007): "الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات- المعنى والتأصيل" ، المؤتمر الدولي الخامس (التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة)، الفترة 11-12 يونيو، جامعة عز، اليمن.

الشبول، محمد و الزيد، محمد (2009): "الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة"، المجلة التربوية، العدد 92، المجلد 23، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

الطويل، هاني عبد الرحيم (1999): الإدارة التعليمية مفاهيم وآفاق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

بغدادى، عبد السلام إبراهيم (2006): الحريات الأكاديمية والإبداع، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان.

خطابية، محمد و السعود، راتب (2011): " تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بانجازهم البحثي " ، مجلة جامعة دمشق، المجلد (27)، العدد (2-1)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

سكران، محمد: (1983) الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم الجامعي في مصر"، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر

شقيّر، محمد: (2003) "الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية السعودية، مجلة الفيصل"، عدد 325 ، ص ص 41-49

عباس، محمد خليل وآخرون (2011): مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان

قنبر، محمود (2001): الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية ، بحث في كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

كيلاني، عبد الله، و عدس، عبد الرحمن: (1994) (الظروف الملزمة لاستقرار هيئة التدريس في الجامعات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق.

محافظة، علي (1994) : " الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 190 ، كانون الأول.

- Boland, Mary, (2003)."Academic Freedom and Struggle for the subject of composition ،"PhD .The University of Rochester.
- Browyn, Adam, (2004): How Faculty Make sense Administrative Methods and Motives for Change". PhD Syracuse University.
- Evangelista, Mathew (2007): The Dangerous study of peace and the Risk to Academic Freedom. International studies perspectives.
- Rich, Arthur Allan, (2002): Historical Study of Public College and University", (PhD), The Florida state University. U.S.A.
- Richard K. Betts (2007): International studies perspectives, Freedom. PhD (License and Responsibility).